محاضرة

الاستثمارات الخارجية فى الكويت نظرة مستقبلية*

شفيق الأخرس**

مقدمة:

لماذا تتسابق الحكومات فى وضع تشريعات لجذب الاستثمارات الخارجية؟ ولماذا أخذ هذا التسابق منحى التنافس فى كرم منح الحوافز والإعفاءات لجذب هذه الاستثمارات؟.

ثمة جواب هو أن ذلك شبيه "بمنحى الخرفان" حيث يسير أحد خرفان القطيع فى اتجاه فتلحقه الخرفان الأخرى تباعاً ثم يتسابقون فى المسيرة فى الاتجاه المأخوذ؟.

نعتقد أن هناك شيئاً من هذا فى ما نلاحظه فى تطور سياسات حكومات البلدان النامية إزاء الاستثمار الخارجى. ولكن فى محاولة للإجابة بعمق عن التساؤل المطروح، سنستعرض فيما يلى الأسباب الموضوعية للسعى لجذب أكبر قدر من الاستثمار الخارجى، بهدف إبداء رأى بواقع الكويت إزاء كل من هذه الأسباب، ثم نقدم فى ضوء الأجوبة نظرة مستقبلية فى تنظيم الاستثمار الخارجى فى الكويت.

القسم الأول: حاجات الاقتصاد الكويتى وأسباب جذب الاستثمارات الخارجية:

إن الأسباب التى تحمل الحكومات على وضع سياسات لجذب الاستثمارات الخارجية متعددة ومتنوعة، تختلف حسب طبيعة وحاجات الاقتصاد المضيف لهذه الاستثمارات. ولحاجة البحث سنحصرها فى محاور رئيسية ثلاثة تتعلق بالادخار المحلى، واستيراد التكنولوجيا، والتسويق وتصريف الإنتاج.

أولاً : الادخار الكويتى والحاجة إلى الاستثمار الخارجى:.

من المعروف أن حجم الادخار المحلى يقاس دائماً بحاجات الاستثمار المحلى، ومادام الأول يفى بحاجات الثانى، تنتفى بصورة آلية الحاجة للمزيد من المال وبالتالى إلى استيراده من الخارج. فبالنسبة للكويت ترد

* محاضرة ألقيت فى المؤتمر العلمى الرابع للاقتصاديين الكويتيين.

** رئيس المؤسسة المالية العربية.

الملاحظات الأولية التالية بالنسبة لمعادلة الادخار والاستثمار المحليين:

١- إن الكويت، صنف فى الماضى فى عداد الدول المصدرة لرأس المال، حيث كان فائض الادخار الوطنى يوجه نحو استثمارات خارجية سواء عن طريق الحكومة أو عن طريق القطاع الخاص، مؤسسات وأفراد. وأتى الاجتياح العراقى فتسبب فى اقتطاع جزء من الاحتياطى الخارجى للبلاد سواء كان سائلاً أو بشكل استثمارات تم تسييل جزء منها.

٢- ولكن على الرغم من نتائج الاجتياح السلبية على المدخرات من جهة وعلى فائض الموجودات الخارجية من جهة ثانية، لا تزال هناك أموال كويتية يصعب تقدير حجمها، ولكن يجمع الرأى على أهميتها، ولا تزال موظفة خارج الاقتصاد الوطنى. ولهذا فإن أول ملاحظة ترد فى هذا المجال هى أن تحفيز رؤوس الأموال الكويتية فى الخارج على الاستثمارات فى الاقتصاد الوطنى يشكل أسبقية على اتخاذ تدابير لجذب رؤوس الأموال الخارجية. ومن الصعب تجاهل هذا الرأى، ولكن من المفيد مناقشته فى ضوء إكمال جردة المعادلة (الادخار والاستثمار) التى نحن بصدد بحثها إذ أنها قد تشير إلى حاجة الاثنين معاً أى: تحفيز الأموال الكويتية على العودة، وكذلك جذب رؤوس أموال خارجية إضافة لها، وهذا ما سنتناوله فيما بعد.

٣- وعندما ننتقل من الادخار إلى الشق الثانى من المعادلة وهو الاستثمار، فلابد من إيضاح حاجات البلد للاستثمارات من حيث تقدير حجمها اللازم لتحقيق معدلات نمو محددة، وذلك لبلوغ أهداف نوعية وفق متطلعات المستقبل، حيث تحدد اختيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نوع الاستثمارات وتوزيعها القطاعى بصورة خاصة.

ففى هذا المجال نرى التمييز بين القطاع النفطى وما يحيطه، ثم القطاعات الأخرى، التى نعتقد أن حاجاتها الاستثمارية يمكن أن يفى بها الادخار المحلى باحتياطياته وموجوداته المتوفرة حالياً، أو متدفقاته فى المستقبل. أما القطاع النفطى وما يحيط به من صناعات ترتكز على النفط كمادة خام، فإنه يحتاج إلى استثمارات ضخمة تفوق فى تقديرنا

قدرات الادخار المحلى على القيام بها، إضافة إلى ما يتطلب توجيهه من هذا الادخار للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبهذا نخلص إلى أول نتيجة تتناول الإجابة على الحاجة إلى جذب استثمارات خارجية، وتوضح في الوقت ذاته مجالات استعماله.

٤- ولابد فى دراسة معادلة الادخار والاستثمار، من تجاوز الكم، أى الحاجة إلى رأسمال خارجى، أو توفير فائض من الادخار المحلى للاستثمار فى الخارج، فى إغناء هذه المعادلة بالبعد الإقليمى، بإدخال الاستثمارات العربية البينية، خاصة أن الكويت هو عضو فى التجمع الاقتصادى والسياسى الخليجى. وإن هذا التجمع بدأ خطوات لا تزال خجولة ولكنها فتحت الحدود أمام حركة رؤوس الأموال بين البلدان الأعضاء. وبالتالى فإن ميزة الاستثمار العربى الخليجى يصبح فى رأينا فى عداد ثوابت الاستثمار الخارجى فى الكويت، ويصبح جزءاً من معادلة الادخار والاستثمار، وقد يكون برصيد فائض لصالح الاستثمار فى الكويت وقد يكون العكس، وفى كلا الحالتين يصبح عنصراً من عناصر المعادلة المذكورة.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات البينية العربية الأخرى، فإننا نرى فى نظرتنا المستقبلية أنها ستتناول بالدرجة الأولى الاستثمارات الكويتية فى البلدان العربية وليس العكس، وذلك لسببين: أحدهما يتعلق بالكويت التى لا تروج لهذه الاستثمارات، والثانى ناتج عن محدودية السوق الكويتية التى لا تشكل حافزاً للاستثمارات العربية فيما عدا حالات خاصة. ولهذا فإنها تبقى فى رأينا نسبياً خارج المعادلة قيد البحث.

نستنتج مما سبق أن الاستثمارات الخليجية البينية تشكل الشق الثانى فى سياسة الاستثمارات الخارجية فى الكويت.

ثانياً: نقل التكنولوجيا:.

إن السبب الهام الثانى الذى يبرر ويدعو لجذب الاستثمارات الخارجية هو توقع انتقال التكنولوجيا معها فى اتجاه البلد المضيف الذى يكون بأشد الحاجة لها. وبالنسبة للكويت فإن هذه الحاجات ذات بعد كبير بالنسبة لقطاع

النفط المعروف بشدة الحاجة إلى تقنيات متطورة، وإلى مواكبة هذا التطور المستمر للوصول إلى قدرة تنافسية فى الأسواق الدولية حيث يمكن تصريف المنتجات النفطية والمشتقات المصنعة من النفط. على أننا نعتقد أن هذه الحاجة لا تنحصر فى قطاع النفط، وإنما تتعداه لقطاعات أخرى ولو أنها تشكل، حجماً وقيمة، أقل من القطاع الأول.

وفى حين أن حاجات الاستثمار فى قطاع النفط تبرر جذب رؤوس الأموال الخارجية لسببين هما الحاجة للمزيد من الأموال إضافة للادخار المحلى، ولنقل التكنولوجيا، فإن القطاعات الأخرى يحتاج نجاح الاستثمار فيها إلى العنصر الثانى (التكنولوجيا) أكثر من الحاجة إلى مزيد من الادخار المحلى. ولهذا التمييز أهميته لأنه يحدد المجالات التى تمنح فيها الحوافز للاستثمار الأجنبى، أى أن هذه الحوافز يجب أن تبقى انتقائية وليست مطلقة وعامة، وبالتالى فإن تقييم أداءها يصبح أكثر منالاً بمقدار ما تقدم من قيمة مضافة مصدرها التكنولوجيا وليس رأس المال بالتحديد.

ولقد لحظ مشروع قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبى هذا الجانب حيث شمل تعريف رأس المال الأجنبى المستثمر فى المادة الأولى من المشروع: "الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص والأسماء التجارية والمسجلة وفقاً لقوانين الدولة" كذلك أناط فى المادة الخامسة مهمة "رصد أداء الاستثمارات ... "بلجنة استثمار رأس المال الأجنبى"، الأمر الذى يساعد اللجنة على متابعة وتقدير القيمة المضافة فى هذا الأداء.

ويتضمن المشروع مرونة كبيرة إذ أنه لم يضع شروطاً مسبقة، لا بل ذهب إلى إمكانية تملك المستثمر الأجنبى ١٠٠% من المشروع، وبما أنه أخضع هذا الاستثمار لترخيص مسبق يصدر عن لجنة استثمار رأس المال الأجنبى، كما أنه مكن هذه اللجنة من تقدير الظروف والحاجة، بحيث تخضع اللجنة منح الترخيص لشروط تؤمن، فى المجال الذى نحن فى صدد البحث فيه، نقل التكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من الترخيص، كما أنه لا شئ يمنعها من الدخول بالتفصيل فى هذا الشرط بحيث تحدد مواصفات وشروط

نقل التكنولوجيا وفق الحاجة، مؤكدة بذلك على أهمية مقياس هذا النقل فى منح الحوافز المقررة فى القانون.

كذلك تستطيع اللجنة بصورة مسبقة تحديد المشاريع التى تحتاج إلى نقل التكنولوجيا، وأن تروج لهذه المشاريع (المادة الخامسة من المشروع).

ثالثاً: الاستثمار الأجنبى والتصدير:

من نافلة القول التذكير بأن الاقتصاد الكويتى ذو سوق محدودة، وبالتالى فإن صناعات تنتج سلعاً بديلة للتى تستورد من الخارج، قد لا يكتب لها النجاح بسبب ضيق السوق المحلية. ولهذا يصبح قيام الصناعة حتماً ذا توجه تصديرى. ولكن بما أن الكويت يستورد العمالة، فيصبح التصنيع خياراً أكثر صعوبة ما لم يكن ذا كثافة رأسمالية تستند إلى تقنيات تغنى عن استيراد عمالة أو تعلقها إلى حدود محمولة، بالإضافة إلى نوعيتها التى يفترض أن تكون مؤهلة وذات مستويات عالية فى المعرفة التقنية. كل ذلك يعزز الاتجاه التصديرى فى اختيار المنشآت الإنتاجية. وإذا أضفنا إلى هذه الاعتبارات توفر النفط والغاز فى الكويت فإن اختيار الصناعات القابلة للحياة يصبح واضحاً فى اتجاه تلك التى تعتمد على النفط بالإضافة للتى تحتاج إلى طاقة بكميات كبيرة وبتكاليف مميزة.

وتؤكد جميع هذه العوامل الخيار التصديرى فى توسيع القاعدة الإنتاجية فى الاقتصاد الكويتى، وبالتالى ربط جذب الاستثمارات الخارجية بقدرتها على مساعدة هذا الاقتصاد فى تصدير ما يختار إنتاجه بالاستناد إلى قدراته المميزة بالتنافسية من حيث كلفة الإنتاج، بفضل توفر المادة الأولية والطاقة، ومواصفاته بفضل استيراد التكنولوجيا المتقدمة التى ترافق رؤوس الأموال الأجنبية. ولا يعنى ذلك بالطبع أن التصدير مشروط بجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إذ أن لرؤوس الأموال الوطنية دوراً فى تنمية صادرات الكويت بدليل التجارب السابقة، مثل شراء مصافى النفط فى الخارج وشبكات توزيع النفط المكرر والمشتقات النفطية بفضل تصدير النفط الخام إلى الخارج لتصفيته وتوزيعه بواسطة منشآت كويتية موطنة فى أسواق التصدير. ولكن ربط جذب الاستثمارات الخارجية إلى

الكويت بقدرتها على إعادة تصدير المنتجات المصنعة إلى أسواقها الخارجية يعزز دور رأس المال الوطنى ويزيد من حجم الصادرات بالإضافة إلى زيادة تنوعها وبالتالى تطوير تصنيع المادة الخام التى هى النفط والإفادة من الطاقة المنتجة محلياً.

وطبيعى أن المتغيرات التى نعيشها ضمن نطاق النظام التجارى العالمى وزيادة قوة الشركات الكبيرة، تجعل من المنطقى الربط المقترح بين جذب الاستثمارات الأجنبية وقدرتها على زيادة الصادرات.

وهكذا فإن ما سبق شرحه يرسم لنا النظرة المستقبلية للاستثمارات الأجنبية من حيث أهميتها والقطاعات التى تتناسب معها، ثم التوجه التسويقى المفضل، بالإضافة أخيراً إلى أسبقية نوعيتها بأن تكون من ذات الكثافة الرأسمالية عوضاً عن تلك التى تحتاج إلى عمالة كثيرة العدد، بحيث يصبح الطريق واضحاً لاختيار التنظيم الأنسب لهذه الاستثمارات.

القسم الثانى: السياسة الملائمة والتنظيم المناسب للاستثمارات الخارجية:

إن التنظيم الذي يحقق تنفيذ السياسة التى رسمنا أعلاه أهم ملامحها، يجب أن يميز بين الاستثمار المباشر وتوظيفات المحافظ المالية، وأن يكون انتقائياً بالنسبة للقطاعات التى توجه نحوها الاستثمارات الخارجية، وأن يكون قادراً على متابعة سيرها وتقييم تطور نتائجها وأداءها وهذا ما سنتناوله فى هذا القسم من البحث.

أولاً: الاستثمار المباشر والمحافظ المالية:

لا يميز مشروع قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبى بصراحة بين الاستثمار المباشر والتوظيف فى الأوراق المالية المتداولة فى سوق المال الكويتية، وجل ما تناوله فى هذا الصدد هو تعريفه رأس المال الأجنبى المستثمر بـ "النقود والأوراق المالية المحولة إلى الكويت" .

وإذا كان هذا التحويل واضحاً بالنسبة للنقود، فإنه من غير الواضح بالنسبة لأية أوراق مالية يقصد بها

القانون، فهل هى كويتية؟ ويعنى ذلك أن الاستثمار فى هذه الأوراق قد تم قبل صدور النصوص، التى شملها القانون بالاستفادة من الحوافز التى ينص عليها حيث أجاز ذلك بالنسبة لرأس المال الأجنبى المستثمر قبل صدور القانون (المادة ٨).

ومع ذلك وبصرف النظر عن تفسير النصوص، فإننا نرى من ناحية المصلحة العامة أن يخضع تنظيم توظيف رأس المال الأجنبى فى الأوراق المتداولة فى السوق المالية الكويتية إلى قواعد خاصة، تختلف عن الاستثمار المباشر فى منشآت قائمة أو جديدة وذلك للأسباب التالية:

١- إن هذا التوظيف لا يقترن بخلق طاقة إنتاجية جديدة لها الأسبقية على التوظيف فى أسهم مؤسسات قائمة سواء كانت متداولة أم لا. فلقد سبق وأوضحنا أن ما يبرر تحفيز الاستثمارات الأجنبية هو دعمها للادخار المحلى فى تمويل استثمارات جديدة.

٢- ومع الأخذ بالاعتبار أن توظيف رأس المال الأجنبى فى شراء أوراق مالية متداولة أم لا، قد يحرر مدخرات بمقدار مماثل وأن المدخرات المحررة قد تتجه للاستثمار فى خلق طاقات إنتاجية جديدة، ومع افتراض أن يتم ذلك، فإن هذا التوظيف له محاذير تتعلق بسيولة الأوراق المالية وخطر الضغط عليها فى حال إعادة بيع الأوراق المالية المشتراة فجأة وبوتيرة وأحجام تهدد باستقرار الأسعار وسيولة السوق. وحسبنا تجارب المكسيك وبلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية وفى بعض بلدان آسيا الجنوبية فى الفترة الأخيرة.

وبما أن مشروع القانون قد أخضع هذا التوظيف إلى ترخيص مسبق فإن للجنة الاستثمار استنساب ضرورة وفائدة رأس المال الأجنبى المراد استثماره فى أوراق مالية متداولة كانت أم لا، أو فى مشروع قائم، على أن تربط الترخيص بشروط تتلافى حدوث الأخطار التى نشير إليها. وذلك بتنظيم إعادة بيع الأوراق المالية بتحديد مدة دنيا بين شرائها وإعادة بيعها، وحجم ووتيرة إعادة البيع، بحيث تحول دون تأثيرها على أسعار السوق وعلى سيولته.

وخلاصة القول إنه يجب التمييز بين الاستثمار المباشر والتوظيف فى محافظ مالية لصالح الأول، دون استبعاد الثانى بالمطلق، وإنما بتنظيمه بقواعد عادلة للمستثمر الأجنبى وللمصلحة العامة.

ثانياً: انتقاء القطاعات التى تجاز للاستثمارات الخارجية:

إن الانتقائية أمر مرغوب فى سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية بصورة عامة، ولكنها تعتبر ضرورة بالنسبة للكويت بسبب طبيعة اقتصاده، والتدرج السليم فى انفتاحه على الاستثمار الخارجى. ولهذا فلابد من تحديد القطاعات التى يرخص لرأس المال الأجنبى الاستثمار فيها. ويمكن أن يتم ذلك بصورة مسبقة أى أن تقرر لجنة الاستثمار المنصوص عليها فى مشروع القانون، هذه القطاعات، بما فى ذلك قائمة بالمشاريع فى كل منها، أو أن يترك ذلك للبت فى كل حالة على حدة حسب ما تمليه الظروف المتغيرة ووفق احتياجات الاقتصاد الوطنى، وهذا ما اختاره مشروع القانون. وللطريقتين ما لهما وما عليهما، ولكننا نحبذ اختيار المشرع ترك الاستنساب للجنة الاستثمار، ولو أن فى ذلك محذوراً يرافق أية سياسة استنسابية. ولكن المرونة التى تميزها تتلاءم، حسب رأينا، بصورة أفضل مع حاجات الكويت الذى لا يفترض أن يفتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى، خلافاً لاقتصادات أخرى تكون حاجتها لهذا المال أعلى درجة وأكثر عمقاً بسبب قصر الادخار المحلى منسوباً لحاجاتها الاستثمارية التى يتطلبها حد أدنى من معدلات التنمية اللازمة لتعويض تخلفها الاقتصادى والاجتماعى.

أما بما يتعلق باختيار القطاعات ففى اعتقادنا أن كثيراً منها يجب أن يستبعد عن استثمار رأس المال الأجنبى فيها وذلك لتحفيز القطاع الخاص الوطنى على ولوجها ولإعطائه أسبقية فى الاستثمار ونخص بالذكر المصارف التجارية والمؤسسات المالية، فيما عدا ربما حالات محددة تحتاج لخبرة وكفاءات عالية مثل مصارف الاستثمار Investment Banking ، ونقول "ربما" لأن مثل هذه الحاجة قد لا تكون ملحة أو أنه قد يمكن وفاءها من قبل القطاع الخاص الوطنى عن طريق استيراده الكفاءات والخبرات اللازمة لفترة

الحاجة لها. ونرى كذلك بالنسبة للفنادق، عدا الإدارة الفنية والتسويق الخارجي، وكذلك القطاع التجارى الذى لا مبرر لفتحه للرأسمال الأجنبى عدا ما يخص التصدير إلى الأسواق الخارجية. أما قطاع التأمين فينطبق عليه ما قلناه عن المصارف أى البت حسب الحاجة إلى الخبرة، خاصة فيما يتعلق بإعادة التأمين. وهكذا بحيث يمكن القول بحصر استثمار رأس المال الأجنبى فى القطاعات التى تحتاج لأموال تفوق قدرة الادخار المحلى. ولتقنيات عالية غير متوفرة، ولحاجات التصدير كما سبق وذكرنا. ومع هذا فإن لجنة الاستثمار تبقى طليقة اليد تعمل بما تمليه حاجات الاقتصاد الوطنى، ولهذا أيدنا ونؤيد السلطة الاستنسابية التى منحها لها مشروع القانون.

ثالثاً: مصادر الاستثمار وبلد المستثمر:

يحتل منشأ رأس المال المرتبة الثالثة فى رسم استراتيجية تحفيزه للاستثمار فى مشاريع محلية. ولابد بالنسبة للكويت من تمييز ثلاثة مصادر رئيسية هى: بلدان الخليج العربية، البلدان العربية الأخرى، البلدان الأجنبية.

١- بلدان الخليج العربى: يختصر الحديث عن بلدان الخليج بالتذكير بأن الكويت يسير بما يمليه عليه انتسابه لمنظمة بلدان الخليج العربى بالنسبة لحرية تنقل رؤوس الأموال بين هذه البلدان، والتى لاشك تعتبر المصدر الدائم الواجب تحفيزه، بما لذلك من توثيق التعاون بين بلدان المنظمة، وفائدة ذلك لاقتصاداتها، ولهذا نكتفى بما قلناه.

٢- البلدان العربية: إننا من الداعين إلى تنمية الاستثمارات العربية البينية لاعتقادنا بأنها حجر الأساس فى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى، الذى تفرضه المتغيرات العالمية التى تجمعت بما سمى العولمة، وما تشمله من تنظيم التجارة العالمى، وتمحور النظام النقدى العالمى حول الدولار واليورو الجديد واليين، والتكتلات الإقليمية المتعددة والمتنامية، كل ذلك دون التطرق إلى اعتبارات رومانسية من وحدة اللغة والدين والتاريخ والمصير .. التى تساق عادة لتبرير التعاون العربى. أما نحن فنكتفى بالقول إن العرب أمام خيارين

لا ثالث لهما فهم إما أن يتعاملوا مع المتغيرات العالمية بدخولها منتظمين فى تكتل إقليمى يحميهم من محاذير العولمة، ويؤمن لهم القوة والقدرة التنافسية اللازمتين للإفادة من إيجابياتها بالإضافة إلى الحماية من سلبياتها، وإما أن تجرفهم العولمة والتكتلات المختلفة إفرادياً، أو فى أحسن الحالات ضمن اتفاقيات ثنائية بين كل بلد وأحد أقرب التكتلات منهم مثل الشراكة الأوروبية. ويصعب علينا أن نصدق اختيارهم للحل الثانى، فيما انتظامهم فى تكتل إقليمى ليس فيه إلا الإيجابيات وفى مقدمتها تحسين موقعهم التفاوضى وقدرتهم التنافسية. ولتحقيق تكتلهم الإقليمى هذا، لابد من التذكير أن تحرير التبادل التجارى بين بلدانهم لم يعد يكفى، وهو على ضرورة الاستمرار به خاصة عن طريق إنجاح المنطقة التجارية الحرة، فإنه يجب مرافقة هذه، بجهود كبيرة لتوسيع القواعد الإنتاجية القطرية على أساس السوق الواحدة، بحيث تمد الطاقات الإنتاجية الموسعة والجديدة التبادل التجارى بالمزيد من السلع المتنوعة وذات المواصفات والأسعار التنافسية مع السلع الأجنبية التي سنتزاحم معها داخل التكتل المرجو، بعد أن يكتمل تنفيذ اتفاقية تحرير التبادل العالمي (الجات).

ولتحقيق هذا الشرط الأساسي لتفعيل التعاون الاقتصادي العربى، ألا وهو توسيع القواعد الإنتاجية القطرية، فلابد من تنمية الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية. ولهذا فإننا نعتقد أن الكويت لا يمكن أن تكون خارج هذا الإطار الذى نكرر بأنه مفروض بحكم المتغيرات العالمية، وليس لأسباب رومانسية تتعلق بالقومية والتاريخ الواحد والمصير المشترك.

ومع أن فوائض رأس المال فى معظم البلدان العربية غير متوفرة للاستثمار خارج حدودها الوطنية، فإن تحفيزها للتنقل داخل بلدان المنطقة العربية يعتبر ضرورة ملازمة لتحرير تبادل السلع والخدمات والعمالة، وذلك لتحقيق تشابك فى المصالح، بحيث تصبح المدخرات القطرية قابلة للتوظيف على صعيد التكتل وفق معايير الإنتاجية والمردود الأفضل، بصرف النظر عن الاعتبارات الضيقة فى توطينها فى بلد منشأها.

٣- البلدان الأجنبية: إن اختيار بلد المنشأ ينطبق إذن بالدرجة الأولى على البلدان الأجنبية مادام الخيار قد تقرر بالنسبة لبلدان الخليج، وهو في الطريق إلى التنفيذ، ولو بعد وقت، بالنسبة للبلدان العربية الأخرى. وفي رأينا أن اختيار البلد الأجنبي مرتبط بالمعايير الثلاثة التي سبق وحددناها للاستثمار الأجنبي في الكويت، وهي الحاجة إلى رأس المال وحجمه، ثم ارتباطه بانتقال التكنولوجيا وأخيراً بقدرة المستثمر على إعادة التصدير. وفيما عدا هذه الاعتبارات الاقتصادية فإن التمييز بين بلد وآخر يعود لاعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات الخارجية الكويتية نتركها لتقدير أصحاب القرار، بعد ذكرنا المعايير التي تخصنا.

وهنا أيضاً لابد من التذكير بأن المرونة التي تركت للجنة الاستثمار في الاستنساب عند القرار، يسهل لها توفيق الاعتبارات الخاصة مع متطلبات العلاقات الخارجية التي تقررها الدولة.

رابعاً: طبيعة العلاقات بين الاستثمار الخارجي والمستثمر الداخلي:

ستحدد طبيعة العلاقات بين رأس المال الأجنبي والمستثمر الداخلي وفق انتماء الأخير إلى القطاع الخاص أو الحكومي. وإذ نشجع أن يكون التعاون بالدرجة الأولى مع القطاع الخاص، فإن ثمة مشاريع لابد وأن تكون مشتركة بين الحكومة أو مؤسساتها ورأس المال الأجنبي ونخص بالذكر الاستثمارات الخارجية في القطاع النفطي والصناعات البتروكيميائية. كما أننا لا نستبعد الاستثمارات الخارجية المستقلة دون شراكة، مع أي من القطاعين العام والخاص، حيث نصت المادة الثالثة من مشروع تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي على جواز أن يكون "لشركات كويتية تصل حصة الأجانب فيها ١٠٠% من رأس المال" الأمر الذي يعني أن الاستثمار الأجنبي المستقل عن أية شراكة لم يستبعد، وكل ما في الأمر أنه يفترض أن يأخذ شكل "شركة كويتية طبقاً لأحكام قانون الشركات الكويتية" كما جاء في نفس المادة في مشروع القانون.

الخلاصة:

لقد حاولنا فى إعطائنا نظرة مستقبلية عن استثمار رأس المال الأجنبى فى الكويت، استراتيجية وتنظيماً، إبداء رأى شخصى، مع الأخذ بالاعتبار مشروع القانون المعروض على مجلس النواب لتنظيم هذا الاستثمار، دون التوقف، وصفاً أو تحليلاً على نصوصه، إلا بمقدار ما يتصل بالرأى الذى نبديه، والذى نلخصه كما يلى:

١- تأييدنا لمبدأ تحفيز الاستثمار الخارجى.

٢- ربط هذه السياسة بتنظيم واضح ومرن يتناسب مع واقع وحاجات الاقتصاد الكويتى.

٣-التركيز على الانتقائية فى خيارات الاستثمار الأجنبى، قطاعياً ونوعية، وحسب نشأته.

٤- الدعوة لمتابعة تطور أدائه واتخاذ التدابير المناسبة فى ضوء تقييم هذا الأداء ونتائجه بالنسبة للاقتصاد الكويتى.

٥- إناطة هذه المهمات بجهاز متخصص يكون مسؤولاً عن التعرف على الفرص الاستثمارية، والترويج لها فى الخارج، ووضع شروط الترخيص لها، ومساعدتها فى التنفيذ وتحسين أداءها، كل ذلك ضمن مرونة وجدناها مؤمنة فى مشروع القانون المقدم للمجلس النيابى.

وقد حاولنا فى إبداء رأينا التركيز على أمور نعتبرها أساسية فى رسم سياسة الاستثمار الأجنبى وفى تنفيذها، مبتعدين عن تبنى "الوصفات الجاهزة" التى لا نؤمن بها بصورة مطلقة، فبالأحرى بالنسبة للاقتصاد الكويتى الذى تفرض طبيعته تصميم "الوصفة الملائمة" لحاجاته.

والله ولى التوفيق.

مقال

قواعد النشاط الاقتصادى فى الإسلام

إعداد : مصطفى محمد العبد الله الكفرى*

يقوم الاقتصاد الإسلامى على أساس معتدل فلا يتعصب للفرد على حساب الدولة ولا يتحمس للجماعة على حساب الفرد. فهو يحاول أو يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وهذا الرأى التوظيفى لا يبتعد كثيراً عن رأى بعض الاقتصاديين الجدد فى المدرسة الكلاسيكية الجديدة فى كل من انجلترا والدول الاسكندنافية. كما يوفق الاقتصاد الإسلامى بين العنصرين أو الشطرين اللذين يتكون منهما الإنسان وهما المادة والروح. والتعاليم الإسلامية تعطى المادة حقها من الرعاية والاهتمام وتدعو إلى العمل والإنتاج وتحقيق الكسب، كما تعطى الروح ما تستحقه من الرعاية والعناية فتدعو إلى مكارم الأخلاق وبذلك نجد أنها توفق بين مطالب الحياة ومطالب الآخرة[١].

أولا: عوامل الإنتاج فى الإسلام :

من المعروف أن عوامل الإنتاج فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى هى رأس المال والطبيعة والعمل والتنظيم. أما فى الفكر الاقتصادى الإسلامى، فقد أكد فقهاء المسلمين أن الإنتاج يقوم على دعامتين أساسيتين هما العمل والمال، أى أن عوامل الإنتاج فى الفكر الاقتصادى الإسلامى هما: العمل والمال.

العمل: يرى الإسلام أن العمل ضرب من العبادة، فاختصه بالتمجيد ودعا للعمل والنشاط الاقتصادى دعوة صريحة: فقال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)[٢] ولم يفرق الإسلام بين أنواع العمل فكلها تتمتع باحترام المجتمع. إنما عيش المرء عالة على سعى غيره هو الذى يستوجب وحده الاحتقار .. ومن أدلة تمجيد الإسلام للعمل أن الرسول نفسه اشتغل فى بدء حياته بالرعى لقاء نسبة معينة من الإنتاج يدفعه أصحاب المواشى، كما اشتغل بالتجارة[٣].

* عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد ـــ جامعة دمشق ـــ سورية.

٢- **المال:** يشمل هذا اللفظ رأس المال المعروف فى التفكير الاقتصادى وكذلك الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج إذ يعرف الفقهاء المال بصفة عامة بأنه كل ما يمكن حيازته والانتفاع به. ويقول الإمام الشافعى إنه لا يقع اسم المال إلا على مُمَّا له قيمة يباع بها ويلزم متلفه[٤]. فالشئ لا يعد مالاً فى نظر الفقهاء إلا إذا تحقق فيه أمران: أحدهما إمكان حيازته وإحرازه وثانيهما إمكان الانتفاع به. على ذلك لا تعد الأشياء النافعة والتى لا يمكن حيازتها أموالاً كالهواء الطلق وحرارة الشمس وضوء القمر.

ثانياً: نظرة الإسلام للتجارة والثمن العادل:

يعد الإسلام التجارة طريقاً حلالاً للكسب. وأساس الكسب الحلال عند الفقهاء هو المخاطرة بنقل البضائع من مكان إلى مكان وبخاصة نقل الأشياء من إقليم ينتجها ولا يحتاج إليها إلى إقليم لا ينتجها ويحتاج إليها، ثم توسع مجال التجارة حتى صارت تشمل البيع والشراء فى الإقليم الواحد أو فى المدينة الواحدة بل فى القرية أحياناً. وبذلك تزداد أهمية التجارة بمقدار حجم المخاطرة فيها. والتجارة فى الإسلام نوعان[٥]:

- التجارة الخارجية "بين إقليم وإقليم" حيث يتعرض نقل البضاعة من إقليم إلى إقليم لخطر الطريق وخطر النقل بالبحر والتعرض للخسارة تبعاً لذلك ثم التعرض لعطب البضائع ونقصها لبعد المسافة وطول مدة النقل.
- أما التجارة الداخلية فيتم من خلالها نقل البضائع من مدينة إلى مدينة داخل البلد الواحد، أو نقلها داخل المدن، وتكون درجة المخاطر فيها أقل لأن الأمن أكثر والتعرض للتلف والخسارة أقل.

لقد ورد فى القرآن الكريم نص يبيح التجارة، قال تعالى: (يأيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)[٦]. ومن أهم عناصر التجارة فى نظر الإسلام "التراضى" والتراضى يقتضى ثلاثة شروط:

- أن يكون المشترى مختاراً فى الشراء.
- أن يكون البائع مختاراً فى البيع.
- أن يكون كلاهما (البائع والمشترى) مختاراً فى تقدير الثمن الذى يشترى به أو يبيع به.

فإذا كان البائع أو المشترى مضطراً إلى البيع بأى ثمن فإن التجارة تفقد أهم عناصرها وهو التراضى. وعندما لا يعتمد البيع أو الشراء على الرضا، بل يعتمد على الاضطرار يحدث الاحتكار. والاحتكار استغلال آثم لا مخاطرة فيه ويكون الكسب فيه نتيجة الانتظار والمضاربة لأنه تجميع وحبس للمواد المطلوبة لوقت الاضطرار إليها فالكسب فيه يأتى عن طريق الانتظار لا عن طريق المخاطرة. والكسب عن طريق الاحتكار وحبس المواد لحين ارتفاع سعرها بالاضطرار إليها غير شرعى ولا يبيحه الإسلام[٧]. وبذلك أباح الإسلام التجارة وحرم الاحتكار ونهى عنه كطريق للكسب، فيقول الرسول عليه السلام (من احتكر فهو خاطئ. رواه مسلم).

لقد اختلف الفقهاء فيما يتعلق بالسلع التى يمكن أن يقع عليها الاحتكار[٨]، حيث يرى بعضهم قصر الاحتكار المحرم على أنواع من الطعام والمواد الغذائية (الأطعمة الأساسية)، وبعضهم يرى أن الاحتكار المحرم يشمل طعام الناس، أى كل الأقوات وبعضهم أضاف أيضاً أقوات البهائم. وفريق آخر يرى أن الاحتكار يمكن أن يقع على جميع السلع والبضائع. وفى رأى أبى يوسف صاحب أبى حنيفة (أن كل ما اضر بالناس فهو احتكار وإن كان ذهباً أو ثياباً). والغاية من منع الاحتكار هو منع الضرر عن الناس.

ولا تترك الشريعة الإسلامية المحتكرين يستفيدون من احتكارهم، بل توجب على أولى الأمر أن يقوموا ببيع الأموال المحتكرة جبراً على محتكريها بثمن المثل. يقول ابن القيم: (إن المحتكر الذى يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد غلاءه عليهم هو ظالم لعموم الناس، ولهذا كان لولى الأمر أن يكوه المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه)[٩].

مما تقدم نلاحظ أن الإسلام يدعو إلى وجوب مراعاة العدالة فى المبادلات التجارية ويحرم إلحاق الضرر والأذى والظلم بالآخرين. حيث ورد فى الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام. رواه البخارى ومسلم) كما ينادى الإمام على بن أبى طالب (كرم الله وجهه) بفكرة

الثمن العادل الذى لا يلحق الضرر بالبائع أو بالمشترى إذ يقول (يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع).

ثالثاً : النقود فى الإسلام:

ضربت النقود أو "العملة" الإسلامية لأول مرة فى عهد عبد الملك بن مروان، وحددت قيمة وحدة النقد "الدرهم أو الدينار" على الأساس الذى كان قد حدده عمر بن الخطاب. ويحدثنا المؤرخون عن حرص الدولة الإسلامية الشديد على الاحتفاظ بسلامة العملة وجودتها. فالدينار كان يضرب بكل دقة على وزن المثقال(١٠).

ولما صدرت النقود الإسلامية وكثر تداولها، أمر عبد الملك بن مروان بمنع التعامل بالنقود الفارسية والرومية وغيرها، وصارت العملة الرسمية المعترف بها منذ ذلك الحين هى العملة الإسلامية الصحيحة (الدينار الإسلامى الذهبى الخالص والوحدات اللائى ينقسم إليها).

رابعاً: الإسلام وإلغاء الفائدة على رأس المال:

حاول النظام الإسلامى أن يبنى الحياة الاقتصادية على أسس تحفظ للإنسان كرامته وتنسجم مع التعاليم الإسلامية والأخلاق والمثل الإنسانية. ولم ينظر الإسلام إلى الربا من الناحية الاقتصادية فقط، بل ربطها أيضاً بالمبادئ الخلقية لذلك لم يجز الفائدة على رأس المال "الربا" ولو قليلاً. فيقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) "سورة البقرة، آية ٢٧٨". وهذا يعنى أن الإسلام منع الربا، ووضع بدلاً عنها مبدأ المشاركة فى الربح والخسارة بين رأس المال والعمل فى المشروعات الاقتصادية المختلفة. (وعن جابر قال: لعن رسول الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء. صحيح مسلم). ويشمل منع الربا وتقاضى الفائدة على رأس المال كل أنواع القروض أياً كان نوعها استهلاكية أو إنتاجية(١١).

خامساً: توزيع الدخل فى الإسلام:

"يتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادى: فى سوء التوزيع. ويتجسد كفرانه للنعمة: فى إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبى منها. فحين يمحى الظلم من العلاقات الاجتماعية للتوزيع، وتجند طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها.

تزول المشكلة الحقيقية على الصعيد الاقتصادى"[١٢].

لقد عمل الإسلام على كفالة الحد الأدنى واللائق من مستوى المعيشة لسائر أفراد المجتمع من خلال تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بينهم وفقاً للقواعد التالية[١٣]:

يتم تحديد مستوى المعيشة اللائق وفقاً للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية (المأكل والمشرب والملبس، والمسكن، ووسائل النقل والاتصال، وتكوين الأسرة، والتعليم، والضمان الصحى) لسائر أفراد المجتمع.

"وقد جعل الإسلام لهذا التكافل الاجتماعى والعدالة التوزيعية موارد منها ما هو محدد المقادير: كالزكاة والعشور، والخراج، والكفارات، والفيء، والغنائم والجزية وغيرها من مساهمات غير المسلمين. ومنها ما هو عام تتغير قيمته تبعاً لتطوع الأفراد واحتياجات المجتمع ومثاله: الصدقات والإنفاق فى جميع المنافع المطلوبة للمجتمع، وما تفرضه احتياجات المجتمع من موارد إضافية تقوم الدولة بجبايتها. وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة بلا فوائد[١٤].

ويتكون جهاز التوزيع للدخل والثروة فى الإسلام من أداتين رئيسيتين، هما: **العمل والحاجة**. ولكل من الأداتين دور فعال فى خلق وتوزيع الدخل والثروة الاجتماعية.

إن العمل فى نظر الإسلام سبب لملكية العامل نتيجة عمله. وبذلك تكون الملكية القائمة على أساس العمل حقاً للإنسان نابعاً من رغبته ومشاعره الأصلية. (فالعمل إذاً أساس لتملك العامل فى نظر الإسلام، وعلى هذا الأساس فهو أداة رئيسة فى جهاز التوزيع الإسلامى لأن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التى يحصل عليها بالعمل، ويمتلكها وفقاً لقاعدة: إن العمل سبب الملكية)[١٥].

والأداة الأخرى التى تساهم فى التوزيع وفقاً للنظام الإسلامى هى الحاجة، خاصة بالنسبة لفئة من الأفراد فى المجتمع عاجزة عن العمل، حيث لابد لها من الحصول على نصيب من التوزيع لتلبية حاجاتها، وفقاً لمبادئ التكافل الاجتماعى فى المجتمع الإسلامى. كما أن هناك فئة ثالثة فى

المجتمع تعمل ولكن عملها لا يحقق إلا الحد الأدنى من المعيشة، فهى تعتمد فى دخلها على الأداتين معاً "العمل والحاجة".

كما يمكن أن تكون الملكية أداة ثانوية فى التوزيع عن طريق النشاطات الاقتصادية التى سمح بها النظام الإسلامى بما لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية.

سادساً: الرق فى الإسلام:

الاتجاه العام فى الأخلاق الإسلامية كان تحررياً، يكره الطبقات والعرقيات ويدعو إلى المساواة الجذرية بين جميع الناس. وليس هذا بالعجب إذ أن هذا الدين إذاً نظر إليه من الوجهة التاريخية الاجتماعية وهى وجهة لا تقل أهمية عن الوجهة العقائدية الأخلاقية، ظهر لنا بمثابة حركة ثورية للشعوب الأمية الفقيرة ضد الشعوب المتحضرة الغنية التى تبنى حضاراتها على حساب الطبقات السفلى من أبناء جلدتها، أو على حساب الشعوب الضعيفة. وهى ثورة بطبيعتها هذه تدعو إلى تحطيم الطبقات وتكره الأرستقراطيات ومن يحوم حولها من الأثرياء.

ولكن هذه المبادئ وهذه القوانين والسيرة والاتجاه العام فى التعاليم الإسلامية لم تمنع المسلمين وبخاصة بعد "العصر الراشدى" أن يقلدوا الروم والفرس فى تنظيماتهم الإقطاعية والأرستقراطية، إلى أن بلغ الرق على يدهم درجة من التفنن لا تقل عن المستوى الذى وصل إليه الرق فى المجتمعات العبودية القديمة لدى اليونان والرومان. على الرغم من مخالفة هذا الأمر لاتجاهات العقيدة الإسلامية. ذلك، وكان الحر والعبد كلاهما عبداً من عباد الخالق، وليس الفرق بينهما نوعياً، وإنما هو عرضى لا يتجاوز الوضع المجتمعى والقانونى لكل واحد. إن الإسهام فى تحرير الرقاب لأفضل موقع تصرف فيه الزكاة. أما العبيد من غير المسلمين فقد كانوا يسترجعون كامل حريتهم، إذا نطقوا بالشهادة، وبذلك كان اعتناق الإسلام من قبل العبد الأجنبى يكسبه الحرية، حتى أن الإسلام منح إمكانات أخرى للتحرر من الرق للذين يرفضون الدخول فى الإسلام من العبيد(١٦).

لقد بذل الإسلام مجهوداً كبيراً للتخفيف من عبء الاسترقاق

وإضعاف حدته، لاسيما فى مجال منح العبد حريته وإعادة الشخصية الإنسانية إليه. ليس هذا فحسب بل تنمية هذه الشخصية وتطويرها واعتراف الآخرين بها.

سابعاً: وظيفة الدولة الاقتصادية فى الإسلام:

تمنح تعاليم الدين الإسلامى لكل فرد الحرية الكاملة فى أن يتصرف بماله، وممارسة النشاط الاقتصادى فى التجارة والزراعة والصناعة لتنمية هذا المال وزيادته. ولكنها تشترط لمنح هذه الحرية وحمايتها احترام أحكام الشريعة الإسلامية. (فإذا ما حاول فرد أن ينمى ملكيته بالطرق التى لا تحترم هذه الأحكام، سقط حقه فى حماية الدولة له وجاز للدولة شرعاً أن تتدخل فى هذا المجال لتمنع التعدى، ولتعيد الحق إلى نصابه، وأن تضرب على أيدى العابثين حماية لمصلحة المجموع)[١٧].

لقد استطاعت الدولة الإسلامية أن تقوم بالوظائف الاقتصادية عن طريق نظام الحسبة وهى: الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهى عن المنكر إذا ظهر فعله[١٨]. واستطاعت الدولة من خلال نظام الحسبة مراقبة الأسواق، والكشف عن الغشاشين والمحتكرين والمرابين وغيرهم من الذين يتلاعبون بمصالح الناس، طمعاً فى الربح دون رادع من ضمير أو دين. فكانت الحسبة هى السلطة التى تقوم بدور الرقيب، وهى تمثل سلطة الدولة فى الدفاع عن مصالح المجتمع[١٩].

نستنتج أن للدولة دوراً هاماً فى النشاط الاقتصادى فى المجتمع الإسلامى. فهى تقوم بالوظائف التالية:

– إنشاء مشروعات المرافق العامة وإدارتها.

– مراقبة النشاط الاقتصادى لمنع الربا والاحتكار والأشياء الأخرى الضارة بالحياة الاقتصادية والمجتمع.

– مراقبة الأسعار والأجور لضمان موافقتها للظروف الاقتصادية فى المجتمع.

– التدخل فى توزيع الثروة وإعادة توزيعها والدخل، ووضع السياسات المالية، والنقدية المناسبة.

– فرض الضرائب وجمعها.

– وضع السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

كما أن مسئولية الدولة فى الإسلام تحقيق الضمان الاجتماعى فى

المجتمع. فالدولة الإسلامية مسؤولة مسئولية كلية عن الفقراء والأرامل والعجزة وغيرهم ممن لا يقدرون على كفاية أنفسهم، ويحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه إذا لم يكن هناك من ينفق عليه. وهذه المسئولية تجعل الدولة مسؤولة عن جميع أفراد المجتمع، لأن الإسلام لا يعترف بمشكلة الفقر كأمر واقع، لذلك أوجد لها الحلول الكفيلة بالقضاء عليها. والتاريخ الإسلامى يؤكد أن الدولة الإسلامية كانت تنفق من بيت مال المسلمين على الفقراء والعجزة والأرامل وغيرهم(٢٠).

مما تقدم نستطيع تلخيص أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامى وفقاً لما يلي(٢١):

- المال بمختلف أنواعه ملك لله، والإنسان مستخلف على هذه النعم بتسخيرها له ولخدمته.
- الإنسان يجب أن يتصرف بالمال وفق إرادة المالك الحقيقى، "الله" ولابد، من تنفيذ ما أمر به لتحقيق النظام.
- إن الله سبحانه وتعالى يطلب من عباده إنفاق المال فى منفعة تعود على خلقه واقتصادهم.
- يوفق الاقتصاد الإسلامى بين المادة والروح، من خلال ارتباط الاقتصاد بالأخلاق والثقة والاطمئنان والتعاون فى التعامل والتبادل.
- التوازن فى رعاية المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة.
- الاعتدال والتوسط فى الإنفاق والنهى عن الإسراف والتبذير.
- الإسلام يحرم اكتناز الأموال، ويطالب بتوجيه المال للاستثمار ويعد حبس المال واكتنازه جريمة نكراء تستوجب أشد العقاب.
- للنقود وظيفة هامة فى الاقتصاد وهى تيسير المعاملات وتحريك الطاقات.

وللمذهب الاقتصادى فى الإسلام صفتان أساسيتان هما: الواقعية والأخلاق.

الواقعية: هى اقتصاد واقعى فى غايته لأنه يستهدف فى أنظمته وقوانينه الغايات التى تنسجم مع واقع الإنسانية، بطبيعتها وخصائصها العامة.

الأخلاقية: حيث نجد الإسلام لا يهتم بالجانب الموضوعى فقط، وهو تحقيق الغايات، وإنما يهتم أيضاً بالعامل النفسى والطوعية لاتباع الطريق التى تتحقق بوساطتها الأهداف. وبذلك يمزج النظام الإسلامى بين العامل النفسى والذاتى وبالطريقة التى تحقق الغايات المرجوة. لذلك جعل الإسلام من الفرائض المالية "الزكاة مثلاً" عبادات شرعية، يجب أن تتبع عن دافع نفسى نير، يدفع الإنسان إلى

المساهمة فى تحقيق غايات الاقتصاد الإسلامى، بشكل واع مقصود، طلباً لرضا الله تعالى والقرب منه[٢٢].

الهوامش :

١- أنظر: د. على عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية فى الإسلام، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٦٨، (مقدمة د. صلاح الدين نامق للكتاب).

٢- سورة التوبة، الآية ١٠٣.

٣- أنظر: د. على عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية فى الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

٤- يلزم متلفة تعنى (يحتاج إليه من يستهلكه).

٥- أنظر: د. على عبد الرسول، المصدر السابق، ص ٤٧-٤٨.

٦- سورة النساء، الآية ٢٩.

٧- أنظر: د. محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الإسلامى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٩٧٠، ص ٣٧٧-٣٨٠.

٨- د. على عبد الرسول، مصدر سبق ذكره.

٩- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية، نشر المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ص ٣٨٤، ٣١٨.

١٠- وانظر: الحسبة فى الإسلام أو الوظيفة الحكومة الإسلامية، للإمام ابن تميمية، مطبعة المؤيد.

١١- انظر: على عبد الرسول، المصدر السابق، ص ٥٥.

١٢- د. محمد عبد المنعم عفر، نظرية التوازن العام للاقتصاد الإسلامى، مجلة كلية الشريعة بمكة المكرمة، العدد ٤ لسنة ١٤٠٠هـ، ص٦٥-٧٠.

١٣- السيد محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٣٨٤.

١٤- د. محمد عبد المنعم عفر، المصدر السابق، ص ٦٠.

١٥- المصدر السابق.

١٦- السيد محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٣٥٢.

١٧- انظر: محمد عزيز الحيابى، الشخصيات الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٠٨-١١٠.

١٨- د. محمد فاروق النبهان، المصدر السابق، ص ٣٦١.

١٩- أنظر: الأحكام السلطانية للماوردى، مطبعة الوطن، مصر ١٢٩٨هـ، ص ٢٢٧.د.

٢٠- د. محمد فاروق النبهان، المصدر السابق، ص ٣٦٨.

٢١- أنظر: د. محمد فاروق النبهان، المصدر السابق، ص ٣٨٥.

٢٢- د. عبد المنعم مبارك، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥.

٢٣- المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

عرض كتاب

العولمة والتنمية العربية

المؤلف: جلال أمين
الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ــ الأردن ــ ٢٠٠٠
عرض : أسامة عبد المجيد العانى*

على الرغم من أن المكتبة العربية تزخر بعشرات المؤلفات عن موضوع التنمية العربية واستعراض تطورها منذ بداية تكوين الدولة العربية، إلا أن الكتاب الذى بين أيدينا يعالج المسألة بإطار جديد، ذلك لأنه يتناول التنمية من خلال علاقتها بالعولمة قديماً وخلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص. هذا من جهة ــ ومن جهة أخرى فإنه يتناول تقويم التنمية من خلال ما تحقق من إنجاز ونمو فى مؤشرات ومعايير التنمية البشرية، الأمر الذى يمثل إضافة نوعية للمكتبة العربية مما استوقفنى وأثار فى الرغبة فى عرض هذا الكتاب.

المؤلف لا يحتاج إلى تعريف فهو أحد الاقتصاديين العرب البارزين الأستاذ الدكتور/ جلال أمين، الذى ألف العديد من الكتب التى تخدم المكتبة العربية والذى تناول من خلاله مختلف مشاكل الاقتصاد العربى. والمؤلف الذى نستعرضه هو العولمة والتنمية العربية ــ من حملة نابليون إلى جولة الأوراجواى ــ صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت أواخر عام ١٩٩٩. ويقع الكتاب فى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة ويشتمل على مائتى صفحة.

يبدأ المؤلف كتابه باستعراض حصاد مائتى عام فى العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب والمحصورة ما بين ١٧٩٨-١٩٩٨، مركزاً على أحداث سريعة وخطيرة تمثلت فى انهيار الاتحاد السوفيتى واضمحلال فكرة "إقامة وحدة عربية"، لتحل محلها فكرة "السوق شرق أوسطية" وقبلها تدشين نمط جديد من السياسات الاقتصادية من خلال ما يسمى بـ "الإصلاح الاقتصادى" فى دولة عربية بعد أخرى وذلك فى الفصل الأول الذى كان بعنوان "قرنان من العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب".

ويسرد الكتاب كيف تم معالجة هذا الموضوع على اختلاف الباحثين ومناحلهم، إلا أنه يمكن حصر تصوير

* باحث بمركز دراسات وبحوث الوطن العربى ــ الجامعة المستنصرية ــ بغداد.

العلاقة من زاويتين "اقتصاد مطرد، واستغلال مطرد". وعلى الرغم من اختلاف هاتين الزاويتين ظاهرياً إلا أنهما متحدتان من حيث الجوهر والمعايير المتبعة أى سيادة النظرة الغربية لكلتا الزاويتين. وبعيداً عن التكرار يعرض المؤلف العلاقات العربية ـ الغربية من خلال (تعرض العرب لعملية انسلاخ واغتراب شديد الوطأة) من جراء هذه العلاقة. ذلك لأنه ليس بمقدورنا تقويم الآثار المترتبة على العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب دون تفحص فى الوقت ذاته لما حدث لكل جوانب الحياة الاجتماعية العربية.

لقد ظل الاتصال بيننا والغرب لقرابة قرن ونصف اتصالاً مع أوروبا، إلا أنه خلال الخمسين سنة الأخيرة تحولت العلاقات للتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من أوروبا. ومن ثم فإن عملية التغريب تحولت من عملية "أوربة" فى الأساس إلى عملية "أمركة". ويقارن المؤلف بين الأوربة والأمركة وما طرأ خلالهما على الوطن العربى. فإبان الأولى انخفض حجم السكان فى أقطار معينة (الجزائر وإيطاليا) فى حين شهدت الفترة الثانية تهجيراً لبلد بأكمله كما حدث فى فلسطين. وخلال الحقبة الأوروبية كان النمو الاقتصادى يجسده النمو الزراعى لحاجة أوروبا للمحاصيل فى تلك الفترة. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعانى من فائض فى الإنتاج الغذائى، فقد شهدت هذه المرحلة إهمالاً للزراعة وانخفاضاً عاماً فى نصيب الفرد من إنتاج الغذاء. وكان التنقيب يجرى عن آبار النفط بدلاً عن آبار المياه رغم حاجة الوطن العربى للثانية.

أحدثت الأمركة تغييراً فى كل شئ فى مفهوم الاستغلال فتحول من استغلال الدولة كمنتج إلى استغلال المستهلك. فى مفهوم التنمية أيضاً فقد تغير من تحقيق ارتفاع فى مستوى معيشة الفقراء إلى ارتفاع فى متوسط دخل الدولة ككل، كى يكون ملائماً لهدف تصريف فوائض السلع لدول أخرى. أما أهم تغيير فقد حدث عند بداية التسعينات عندما ظهر وسيط جديد يتولى إتمام حركة التغريب هو إسرائيل.

ينتقل الدكتور جلال أمين فى الفصل الثانى إلى (العولمة والتنمية البشرية فى الوطن العربى). فقط شجع

قيام الحرب الباردة بعض الأقطار العربية أهمها (مصر وسوريا والعراق) على انتهاج سياسات حمائية وتبنى استراتيجية اقتصادية أقرب إلى الاستقلال والانطواء على النفس، وإعلان صورة أو أخرى من (الاشتراكية العربية) فى حين أغرى معدل النمو غير المسبوق فى العالم الغربى أقطاراً عربية أخرى (وعلى الأخص الغنية بالنفط) بالإضافة إلى لبنان والأردن إلى الاندماج بدرجة أكبر بالاقتصاد الغربى.

ومع أن المدة ١٩٦٥- ١٩٩٥ شهدت انفتاحاً فى عموم الوطن العربى عن أى وقت، إلا أن معدل السرعة نحو هذا الانفتاح قد ازداد منذ عام ١٩٩٠، فتبنت العديد من الأقطار العربية، ما عرف ببرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ووقع الكثير منها اتفاقيات الجات، كما أبرم البعض الآخر منها اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبى مما يعنى اكتساح تيار العولمة للوطن العربى. .

لقد وفرت العولمة بعض المنافع المحدودة من جراء تزايد درجة الانفتاح الاقتصادى منها الاتصال بالطب الحديث والتعرف على أنماط متنوعة فى الثقافات وأساليب الحياة، إلا أنه لا توجد قناة واحدة من قنوات العولمة خالية من بعض الآثار السلبية المؤثرة فى التنمية البشرية. ويقدم الوطن العربى أمثلة عديدة على هذه الحقيقة سواء أكان ذلك فى مجال التجارة الدولية أو انتقال العمالة أو حركة رؤوس الأموال ودور الدولة وكذلك انتقال المعلومات والأفكار.

وهناك سمات تميز تجربة الوطن العربى عن غيرها فيما يخص علاقتها بالعولمة هى الدور البالغ للنفط فى تحقيق النمو الاقتصادى فيه ودرجة الهجرة للعمالة بين قطر عربى وآخر وأخيراً تعاظم دور الدولة الاقتصادى. هذه السمات ناقشها المؤلف من خلال استعراض تجارب كل من الكويت لما يمكن تسميته (بالرخاء عن طريق النفط) وما تسبب من جراء ذلك من تكاليف للتنمية البشرية. ثم استعرض اليمن لتمثل الآثار الناجمة عن الهجرة وتناول تونس أيضاً لأنها لتمثل هجرة من نوع آخر إلى بلاد غربية وفي فصل مستقل ــ الثالث ــ عرض الباحث تجربة مصر تمثل آثار تراجع دور الدولة فى التنمية البشرية..

توصل المؤلف من استعراضه

لمختلف التجارب العربية واندماجها مع الاقتصاد العالمي إلى أن العولمة قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى الناجم عن اتصال اقتصاد تمر قواه الذاتية بحالة من الركود والخمول، باقتصادات أخرى تمر بفترة تتسم بارتفاع معدلات النشاط الاقتصادى فترتفع درجة النشاط والحيوية فى الاقتصاد الأكثر ركوداً. ولا يقتصر النمو المتولد من جراء التجارة بل يمكن أن تتحقق النتيجة ذاتها من جراء تدفق رأس المال والتكنولوجيا. إلا أن هذه النتيجة ليست صحيحة دائماً، إذ أن العكس قد يحدث تماماً عندما تنخفض معدلات نمو البلدان المتقدمة أو معافاتها من الركود ويستشهد بما آل إليه الوضع فى الاقتصادات العربية فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

فإذا كانت هذه نتائج العولمة فيما يخص النمو الاقتصادى، فإن أثرها يكون محلاً لدرجة أكبر من الشك وعدم اليقين فى علاقاتها بالتنمية البشرية. فمن المستبعد أن تؤدى زيادة الاتصال بالعالم الخارجى إلى توزيع ثمرات النمو بدرجة أقرب إلى المساواة وتؤيد تجارب التنمية العربية هذا الاستنتاج.

ويعلق المؤلف على ضرورة اتباع سياسات حكومية راشدة ترتب الخطوات من أجل تنظيم الاندماج بالاقتصاد العالمى تأخذ بنظر الاعتبار وضع بلدانها وتحد من الآثار السلبية المتفاقمة على وضع وحجم الفقراء للحد من تيار العولمة الجارف.

ولا ينفى الكاتب مطلقاً دور الدول المتقدمة فى المساهمة فى رفع معدلات التنمية البشرية فى البلدان النامية من خلال ما تصدره من سلع وخدمات ورؤوس أموال وتكنولوجيا، حتى الأفكار والمعلومات التى يجرى تدفقها وشروط هذا التدفق. ذلك لأن أى تغيير يطرأ على هذه التدفقات له أثر فى أحوال الفقراء فى الدول الأقل نمواً. إلا أنه فى النهاية يوصى بضرورة عدم اعتبار النظم المستوردة من الدول المتقدمة بأنها الوصفة الناجحة التى لا رد لها فى تعظيم التنمية البشرية متناسية الدور الذى اضطلعت به مؤسسات لها تاريخ كمؤسسات الوقف والزكاة فى رفع معدلات التنمية البشرية.

وكخبير عملى عرض الدكتور جلال أمين فى الفصل الثالث تجربة

مصر مع العولمة وذلك من كل جوانبها والآثار التى أدت إليها العولمة من تفوق وتدهور فى الاقتصاد المصرى مستدلاً فى تحليله بالأرقام ليكون منصفاً. واتضح أنه خلال الـ (٢٥) سنة الأخيرة من اندماج مصر بالاقتصاد العالمى تزايد معدلات البطالة وتفاقم التفاوت بين الدخول وأنماط الاستهلاك ونمو نصيب القطاع غير المنظم من الدخل القومى والعمالة، وأصابت الثقافة الوطنية نكسات تراجع أمام قوى التغريب، ولم يكن نصيب البيئة إلا المزيد من التدهور.

فلم تؤد العولمة إلى انحسار مبدأ "سيادة المستهلك" فحسب، بل إلى انحسار مبدأ "سيادة الدولة الوطنية" تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجى السلع والخدمات. ومع توفر احتمالية لانخفاض معدلات البطالة والحد من ازدياد التفاوت بين الدخول وأنماط الاستهلاك من جراء العولمة، لكنه من الصعب توقع حدوث تحسن فى معاودة الدولة لدورها الريادى أو مجابهة التغريب.

فى الفصل الرابع يتعرض المؤلف لموضوع الإصلاح الاقتصادى وأحوال الفقراء فى الوطن العربى، ويتفحص تقارير وبحوث خبراء كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، التى تعتبر أن تأثر أحوال الفقراء هو أمر لابد منه فى الأجل القصير، سرعان ما تنعكس إلى نتائج إيجابية فى المدى الطويل دون تحديدهم لما هو قصير أو طويل لتلك المديات.

ويبرهن المؤلف فى هذا الفصل عدم إمكانية تطبيق نتائج نظرية "التساقط إلى اسفل" على برامج الإصلاح الاقتصادى المطبقة فى الأقطار العربية. ويوضح بالوقائع كيف أن التقارير المعلنة عن المؤسستين أعلاه، تعرض أنصاف الحقائق بما يحسن صورة هذه البرامج ويزيد من بريقها، أما النقاط المعتمة فإنها لا تذكر إطلاقاً. كما يبين كيف أن شبكات الأمان حققت نتائج إعلامية باهرة فى خدمة الفقراء أما واقعها فيشير إلى محدودية النتائج فصندوق الأردن لم يغطى إلا حاجة ٣,٥% من مجموع المحتاجين سنة ١٩٩٤. وصندوق مصر لم يوفر إلا أقل من ثلث الزيادة السنوية لأعداد الباحثين عن العمل.

يُفتتح الفصل الخامس (جولة الأوراجواى والتنمية العربية) بعرض نتيجة مفادها أن التجارة قد تكون محركاً ولكنها قد تكون معطلة للتنمية. وبمفهوم المخالفة يمكن القول إن الحماية قد تعطل النمو أو تخفض معدله، ولكنها قد تكون محركاً للتنمية. ويستدل على ذلك بنظريات الحمائيين فى جانب الفكر الاقتصادى وبأمثلة من الواقع على ذلك منها حالة مصر إبان المدة ١٨٨٢-١٩١٤.

ويورد المؤلف بعض التحفظات على هذه النتيجة منها أن أثر التجارة قد يكون عاملاً مساعداً فى تسارع حركة التصنيع، إلا أن ذلك يتطلب توافر عوامل أخرى اكثر أهمية. كما أن الماضى لا يكون بالضرورة دليلاً جيداً على المستقبل. فلا يمكن أن يكون انفتاح الدول الأقل نمواً على الدول الصناعية فى القرن المقبل مؤثراً فى معدل التصنيع كما كان فى القرن الماضى، ذلك لأنه طرأت تغييرات كثيرة ومهمة أبرزها هو التغير الذى طرأ فى قائمة الاستيرادات والصادرات للدول الصناعية المتقدمة ذاتها. وتلعب الاستثمارات الأجنبية الدور ذاته فيما يخص علاقتها بالنمو والتنمية مع الأخذ بنفس التحفظات.

ويعتقد المؤلف بأن هذه المعطيات لا مندوحة عنها لاستعراض الآثار الناجمة عن منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية، فعلى الرغم من تعدد الدراسات إلا أنها ظلت قاصرة ذلك لأنها لم تتناول أثر هذه الاتفاقيات فى تغيير الهيكل الانتاجى لتلك البلدان مع أن حساب أثرها فى النمو قد يبدو واضحاً. أن الأقطار العربية تدخل عالم ما بعد الأورجواى من نقطة ليست مواتية تماماً من حيث قدرة صادراتها الصناعية على المنافسة فى أسواق الدول المتقدمة مما يكرس نمطاً لتقسيم العمل الدولي لا يعد أفضل ــ من وجهة النظر العربية ــ من سابقه. ويرى المؤلف صعوبة اتخاذ موقف محدد من مبدأ "تحرير الخدمات" فهو لا يمثل تطبيقاً لمقتضيات مبدأ النفقات النسبية، إذ أن هناك مخاطر تتعلق باعتبارات التنمية تارة ومقتضيات السيادة القومية تارة ثانية، ومقتضيات حماية الثقافة الوطنية تارة أخرى.

ويعرج المؤلف إلى تناول اتفاق "إجراءات الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة" TRIMS، موضحاً بأن هذه

الاتفاقية تحرم الدولة من تقييد الاستثمارات الأجنبية فى أراضيها، ذلك لأن هذا التقييد يمثل خروجاً على مبدأ حرية التجارة. ولكن من الواضح أن هذه الاتفاقية لا تتشدد بدرجة واحدة، فهى تقف بوجه أى تدخل يصدر من الدولة القومية، ولكنها لا تتشدد بالدرجة ذاتها، بل لا تلقى بالاً على الإطلاق لأى خروج عن المسار الطبيعى للتجارة إذا ما حدث هذا من جانب الشركات الدولية نفسها.

ولا يغفل المؤلف بند "حقوق الملكية الفكرية" موضحاً الضرر الذى سيلحق بالأقطار العربية من خسائر اقتصادية وذلك لالتزامها بتحويل دخل جديد نتيجة لالتزامها بالاتفاقيات الجديدة ولما تمثله هذه الاتفاقية من عرقلة أو تأخير لانتقال التكنولوجيا للبلدان النامية.

ويختم المؤلف كتابه بالقول، إنه لم يبغ من هذا الكتاب تقديم كشف حساب من الإيجابيات والسلبيات لآثار العولمة على التنمية العربية، فقد يكون ذلك مثاراً للسخرية، بل إن التعامل مع العولمة لا يجب أن يكون على مثل هذا النحو إطلاقاً. فالعولمة ليست صفقة وإنما هى نمط حياة وهى ليست ثمرة اختيار حر للمرء أن يقبله أو يرفضه بل تكاد تكون قدراً ومن المفيد محاولة فهمه مع صعوبة إمكانية منعه.

ومع أن مصطلح العولمة حديث إلا أن الظاهرة قديمة. ولم تخل العولمة فى أى مرحلة من تاريخها من نفع ولكن النفع يعود أغلبه على مركزها وما جواره، وأغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع المنطقة العربية. ولكن تبقى إمكانية تحقيق أمة من أمم الأطراف لنهضتها تنتقل بها من طرف سلبى فى التعامل الدولى إلى قوة فاعلة وإيجابية. ويعول على استعادة قوة الدولة القومية لتحقيق تلك النهضة.

إن استعادة دور الدولة حقيقة يؤكدها التاريخ الاقتصادى لدور الدولة فى نهضة الدول الصناعية حينها من جهة وتفرضه ظروف الاقتصادات العربية من جهة أخرى.

أن المعلومات الواردة فى هذا الكتاب تعد وثيقة مهمة لمسيرة التنمية العربية واثر الاندماج بالاقتصاد العالمى فيها أو ما اصطلح عليه مؤخراً (بالعولمة)، ويضع أمامنا مسؤولية مجابهة العولمة أو التفكير فى الحد منها.

مقتطفات اقتصادية

- المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١.
- سوء قراءة الوضع العالمى يبدد فرصاً للتقدم.
- اقتصاد الإنتاج واقتصاد المضاربة.
- التجارة إلكترونياً: أداة للمنافسة فى الأسواق العالمية.
- العولمة.

المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١

مأخوذة عن

محمود أبو زيد

الناشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر

١٩٩٨

إن قضية المياه العذبة الصالحة للاستخدام الإنسانى باتت تحتل أهمية مركزية لدى شعوب ودول المنطقة، وغدت مسألة حيوية ومصيرية وبؤرة تهديد تنذر بالانفجار فى السنوات القادمة.

وقد حدد المؤلف بعض الأسباب الرئيسية لبؤرة التوتر الشديدة والتى قد تتحول إلى صراعات عسكرية وهى:

- تناقص المخزون المائى العربى.
- النهب والاثم من الاستغلال غير الشرعى والمجحف للموارد المائية.
- تنامى الحاجات الإنسانية والتنموية فى المنطقة العربية.
- وجود منابع المياه الرئيسية خارج المنطقة العربية.
- عدم وجود اتفاقيات دولية منظمة بين دول المنابع الأجنبية المجاورة وبين دول المصب أو الجوار.

واحتمالات التوتر ممكنة فى مجال أربعة أحواض رئيسية وهى:

حوض نهر الأردن وحوض الجنوب اللبنانى وحوض دجلة والفرات وحوض نهر النيل.

وتكمن بؤرة الصراع المائية فى سياسات وتدابير دول الجوار المتشاركة فى المياه المشتركة. وأبوز تهديد يتمثل فى سرقة واستنزاف المياه العربية من قبل إسرائيل فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينية وحوض الأردن والجولان السورى والجنوب اللبنانى. ولا يقل حوض نهر النيل خطورة وتوتراً لأنه يشكل شريان الحياة فى كل من السودان ومصر وقد اصبح بؤرة توتر فى ضوء محاولات إسرائيل لمساعدة إثيوبيا على بناء مشروعات سدود على النيل الأزرق الأمر الذى سيؤدى إلى إنقاص المياه المتدفقة نحو كل من السودان ومصر. وقد أورد الكاتب بعض الحلول والتوصيات التى يمكن أن تسهم فى حل مشكلة العجز المائى ومنها:

- الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة فى تأخير ظهور مشكلة المياه.
- اعتماد بعض دول المنطقة فى تلبية جزء من احتياجاتها على المياه غير

المتجددة يؤدى إلى مشاكل بيئية خطيرة وتدنى نوعية المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى الخزانات الجوفية لذلك فمن الضرورى وضع حد لهذا الاستخدام وتحديد الكثافة الزراعية التى يمكن أن تتحملها الطاقة المائية للأحواض الساحلية.

– يمكن التعبير عن وضع المياه فى المنطقة العربية بعبارة (Zero Sum Game) أى أن مكسب طرف يكون على حساب الأطراف الأخرى لأن الحجم الكلى محدود وأى محاولة من أطراف المنطقة للحصول على حصة أكبر من داخل المنطقة سوف يضر بالأطراف الأخرى والحل الأمثل وبعيد المدى هو الاعتماد على تحلية المياه المالحة.

– تضارب الأرقام والتقديرات الخاصة بالموارد المائية بمنطقة الشرق الأوسط من دراسة لأخرى وللاستفادة بالموارد الحقيقية لابد من دقة البيانات.

– يعتبر الأمن المائى العربى ركناً أساسياً من أركان الأمن القومى للأمة العربية لهذا فإنه من الضرورى إقامة صندوق عربى للأمن المائى مهمته تمويل وإعداد وتنفيذ مخططات الأمن المائى العربى على الصعيدين القومى والقطرى.

– التعاون بين دول المنطقة العربية فى مجالات بحوث المياه وخصوصاً فيما يتعلق بتنمية وحسن استغلال الموارد المائية من مصادرها الطبيعية.

سوء قراءة الوضع العالمى يبدد فرصاً للتقدم

مأخوذة عن

التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٠

فى ظل هذه النظرة الاختزالية وما تنطوى عليه من عجز عن رؤية العالم كما هو وما تقود إليه من سيادة صور نمطية، يسئ كثير من العرب قراءة الوضع العالمى ليس فقط على الصعيد السياسى والاستراتيجى، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتفاعلات الاقتصادية.

وتحكم "نظرية" المؤامرة فهم ؛ أو بالأحرى عدم فهم، بعض العرب لهذه التفاعلات مثلها مثل العلاقات السياسية والعسكرية على المستوى الدولى. ووفقاً لهذه "النظرية" يسهل تفسير أى تطور أو ترتيب دولى بأنه يهدف إلى

خدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى المتقدمة أو الرأسمالية العالمية أو الشركات متعددة الجنسية، على حساب الدول النامية أو الصغيرة أو الدول العربية بصفة خاصة.

ومن شأن هذا التوجه أن يمنع العقل من التفكير موضوعياً ويعمى البصر عن رؤية الوقائع كما هى. إذا لم تكن هناك واقعة يتم الإمساك بها وتضخيمها وتجاهل كل ما دونها لاستنتاج أن الدول الغربية ورأسمالياتها وشركاتها تسعى إلى نهب العالم. واختلاق التفسيرات القادرة على تصوير أى شئ كما لو كان مؤامرة جاهزة.

ونكتفى بمثال واحد يوضح الفرق بين نمط تفكير غالب لدى العرب وبين الكيفية التى يفكر ويتعامل بها غيرهم.

فقد قررت الحكومة الألمانية فى بداية عام ١٩٩٩ وقف استخدام الطاقة النووية بصورة تامة، ورغم وجود تعاقدات متعددة مع شركات فرنسية لتزويدها بهذه الطاقة. الأمر الذى أدى إلى خسارة فادحة لهذه الشركات قدرت فى حينها بحوالى ٣٠ مليار فرنك، فضلاً عن تقليصات كانت ضرورية فى العمالة ولا نريد القول إن الصناعة النووية الفرنسية كانت مهددة بالانهيار من جراء هذا القرار وخاصة الشركة العامة للمواد النووية (كوجيما) ومصنع السخانات النووية (فرامانورم) ولو أن الفرنسيين مثل العرب أصحاب نظرية المؤامرة لكان سهلاً عليهم اتهام ألمانيا بالتآمر والسعى إلى الإضرار بهم، واستدعاء ميراث الصراع التاريخى.

وقد نمت التجارة الدولية فى عقد التسعينات وحتى قبله بسنوات بمعدلات بلغت مثلى معدل الإنتاج العالمى. غير أن موقع العرب فى هذه التجارة ضئيل للغاية حيث لم تزد نسبة صادرات الدول العربية إلى إجمالى الصادرات العالمية عن ١,٣٨% فى عام ١٩٩٧ فإذا استبعدنا البترول والغاز فإن صادرات العالم العربى تعادل تقريباً صادرات فنلندا التى لا تعتبر من الدول الأوروبية الأكثر تقدماً.

ورغم أن هناك جهوداً تبذل فى بعض البلاد العربية ومن بينها مصر لزيادة الصادرات وتعظيم الاستفادة من التجارة الدولية إلا أن نمط التفكير السائد الذى يمتد إلى داخل مراكز صنع القرار مازال ينظر إلى الأطر المنظمة لهذه التجارة نظرة سلبية،

وخاصة اتفاقات الجات ودور منظمة التجارة العالمية .

اقتصاد الإنتاج واقتصاد المضاربة

مأخوذة عن

تحديث مصر

شريف دلاور

سلسلة قضايا التنمية والعولمة والاقتصاد ١٩٩٩ توزيع الأهرام، القاهرة

من المدهش حقاً ما نراه أحياناً من قصور الفكر النقدى حيال تحولات وقرارات اقتصادية بالغة الأهمية مما يدل على غياب لدى كثير من الاقتصاديين للرؤية الشاملة لمسار التنمية الاقتصادية الوطنية ومن بين الاتجاهات التى لم تحظى بالنقد هذا الإسراع الشديد فى إطلاق عنان البورصة وإعطاء جرعة حوافز زائدة لتنشيطها وكأن البورصة كيان مستقل عن بقية مكونات الاقتصاد القومى لا تنمو بنموها ولا تتأثر بها ولا تؤثر فيها متناسين أن البورصة وجدت لخدمة الاقتصاد القومى وليس العكس.

وبالتالى يمكن القول إن مجمل نشاط البورصة موجه عملياً للمضاربة فعندما تحدث هزة للبورصة مثل ما حدث فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٨٧ فإن الأموال تختفى أى لا يصبح لها أى وجود.

وكل الاقتصادات تحتوى على شقين: شق الاقتصاد الإنتاجى وشق اقتصاد المضاربة، واقتصاد المضاربة يتواجد وينمو فى المعادلة الكلية للاقتصاد الوطنى عندما لا يتمكن الاقتصاد الإنتاجى من استخدام الثروة التى يولدها سواء كان استخدام هذه الثروة على هيئة استثمار خاص أو مباشر أو على هيئة مشروعات الإنفاق العام.

من الطبيعى فى الدول الصناعية المتقدمة أن يتجه جزء من فائض الإنتاج إلى اقتصاد المضاربة بدلاً من اقتصاد الإنتاج وإلا أدت زيادة معدلات الإنفاق الاستثمارى العام والخاص إلى إطلاق عنان التضخم نظراً لتوافر قاعدة إنتاجية ضخمة وبنية أساسية قوية ولكن ليس هذا هو حال الدول النامية التى هى بأشد الحاجة إلى بناء قاعدة إنتاجية وبنية أساسية وبالتالى إلى توظيف نسبة عالية من المدخرات فى قطاع الإنتاج وعدم تسربها إلى قطاع المضاربة.

ولا يعقل الوقوف ضد المضاربة، فالمجتمع الاقتصادى فى حاجة إلى أسواق المال بتحقيق السيولة المطلوبة، وللتعاقد الآجل على المواد والخامات والعملات اللازمة للإنتاج. إذن ليس من المعقول منع كل أنواع المضاربة ولكن من الممكن التحكم فيها، فالمضاربة تزدهر فى ظروف الركود.

وكلما حاولت السلطات النقدية تقليص حجم النقد المتداول فإن المضاربة ستمتص الأموال من قطاعى الإنتاج والاستهلاك على السواء. كما أنه إذا وفرت السلطات مزايا ضريبية للأرباح الرأسمالية على بيع الأوراق المالية فإن ذلك يعد تشجيعاً وحافزاً للمضاربة. لابد أن تتجه الأسواق المالية نحو المفهوم الاستثمارى وليس الجرى وراء الربح السريع. فالأرباح الرأسمالية السريعة المتولدة من بيع وشراء الأوراق المالية هى فى الحقيقة صورة من صور عشوائية الكسب، حيث إنه من عيوب هذا النظام الذى يسمح بانتصار "المالية" على "الإنتاج" ويشجع الدخل غير المكتسب على الدخل المكتسب، وهو فى النهاية ما أسماه الاقتصادى كينز بالمستثمر العاطل أى إيجاد هذا النوع من الملكية التى لا تتحمل أية مسئولية.

التجارة إلكترونياً: أداة للمنافسة فى الأسواق العالمية

مأخوذة عن

نعمات العياشى

"القدرة التنافسية للاقتصادات العربية فى الأسواق العالمية"

صندوق النقد العربى ــ العدد الخامس ١٩٩٩

تعرف التجارة إلكترونياً بأنها عملية بيع أو شراء السلع والخدمات من خلال الشبكات الحاسوبية المفتوحة كالإنترنت. وتنقسم التجارة إلكترونياً إلى نوعين من المعاملات على أساس طبيعة المتعاملين كالآتى:

- تعامل بين شركة وشركة تجارية أخرى (Business- to Business).
- تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردى (Business- to Consumer).

حيث إن حجم التجارة بين شركة وأخرى يمثل ٨٠% من مجمل حجم التجارة إلكترونياً بشكل عام. إلا أن الاهتمام والانتباه يتركزان على الشرعية الأخرى المتمثلة بالتجارة بين

شركة ومستهلك حيث إن هذا الأخير محور اهتمام الشركات المطورة لتطبيقات هذه التقنية وتوسيع انتشارها لتطال المستوى الفردى فى جميع أنحاء العالم.

وبالرغم من صعوبة قياس حجم التجارة إلكترونياً وذلك لافتقار مكاتب الإحصاء للأرقام الدقيقة إلا أنه قد تم الاعتماد على ما أفادت به كبرى الشركات الخاصة المتعاملة بهذه التقنية والذى يمكن استخدامه كمؤشر والاعتماد عليه بالدراسات. ويبين الجدول التالى تطور التجارة إلكترونياً وآفاقها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

تطور وآفاق قيمة التجارة إلكترونياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥

(مليار دولار)

السنة	القيمة
١٩٩٥	صفر
١٩٩٧	٢٦
٢٠٠١-٢٠٠٢	٣٣٠
٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٠٠٠

وتغطى التجارة إلكترونياً سلعاً وخدمات مختلفة تنقسم إلى نوعين:

* سلع غير ملموسة وخدمات، وتتمثل فى البرمجيات الحاسوبية والأفلام والأغانى وخدمات التسلية والترفيه والسفر والخدمات المالية والبنكية والتأمين والبريد الإلكترونى.

* سلع ملموسة وتتمثل بالحواسب الآلية، والكتب، والملابس، والأطعمة، والمشروبات.

فى ضوء سخونة موضوع التجارة إلكترونياً ونموها قام العديد من الدول بوضع قوانين تحكم تلك التجارة. وفى هذا السياق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إطار عام للتجارة عبر الإنترنت وشمل هذا الإطار جميع الجوانب الفنية وغير الفنية لهذه التجارة حسب التالى:

- دعوة القطاع الخاص الأمريكى لاتخاذ دور الريادة فى تطور الخدمة وتوفيرها.
- شطب الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل فى السلع التى يتم شراؤها عبر اللإنترنت.
- دعوة حكومات الدول فى هذا المنحى وعدم تقييد هذه التجارة بل دعمها والمساهمة فى تطويرها.
- إتاحة الدخول للإنترنت (Internet Access) بأقل تكلفة لتشجيع استخدامها وازدياد انتشارها.
- تنظيم أساليب الدفع إلكترونياً.

أما منظمة التجارة العالمية (WTO) فقد وضعت برنامج عمل دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٨ لدراسة الموضوع من جميع جوانبه، آخذاً بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول النامية. وبالنسبة للدول العربية هناك جهود فردية من بعض الدول لدراسة الموضوع من جوانبه المختلفة وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية كالإسكوا، والانكتاد، إلا أنه حتى أغسطس عام ١٩٩٩ لم يتم البت النهائى فى موضوع اعتماد التجارة إلكترونياً من عدمه أو أى دعوة تحث على استخدامها فى الدول العربية. وذلك باستثناء إمارة دبى بالإمارات، التى أصدرت قراراً بضرورة استخدام تقنية التجارة إلكترونياً على الصعيد الحكومى والخاص. وذلك خلال عام ١٩٩٩ فى إطار الحملات التسويقية لجعل الإمارة مركزاً عالمياً محورياً فى المنطقة.

العولمة

مأخوذة عن

انطوان زحلان: نقل الحساب إلى الألفية الجديدة

مجلة المستقبل العربى ــ العدد ٢٥٤

أبريل ٢٠٠٠

مركز دراسات الوحدة العربية

كانت ردود الفعل لعملية العولمة الدائرة حالياً مختلطة فى معظم البلدان. وحتى فى الولايات المتحدة، وهى البلد الأكثر استفادة من العولمة. وتفتح عملية العولمة الباب لقوى إيجابية وسلبية، والبلدان القادرة على إدارة اقتصادها بشكل خلاق هى فقط التى يمكنها تطوير الترياق الصحيح للقوى السلبية وترويض القوى الإيجابية لما فيه منفعتها.

ومن الواضح أن بإمكان الأقطار العربية استخلاص منفعة ملموسة عن طريق التعاون فيما بينها واتباع طريق الوحدة الاقتصادية العربية. وإذا بقيت الأمور على ما هى فى الوقت الراهن فسيجرى ابتلاع الاقتصادات العربية الصغيرة منفصلة كل على حدة فى نظام دولى لا وجة له حيث حسابها فيه قليل جداً. وهذا ليس أمراً مقضياً سلفاً ولا نتيجة ضرورية لعملية العولمة، بل هو نتيجة لإخفاق فى الاستفادة من الفرص القائمة.

وأكثر التحديات جدية التى تواجه الأقطار العربية خلال الخمسين سنة القادمة ستكون على الأرجح كيف ستتجاوب هذه الأقطار مع العولمة؟ هل ستنهار اجتماعياً واقتصادياً أم أنها ستفكك أنظمتها الدعائية وتحل محلها

اقتصاداً سياسياً صناعياً إلى جانب منظومات علم وتقانة وطنية؟

وتعتبر التجارة فى المنتوجات الزراعية قضية من أكثر القضايا أهمية لبلدان العالم الثالث. والسبب واضح: معظم هذه البلدان لا ينتج إلا القليل غير ذلك. ومع ذلك فالزراعة مدعومة بكثافة فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، وتعيش هذه المناطق وراء حواجز عالية الحماية للتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فهذه المناطق لا تدعم الإنتاج فى الداخل فقط، بل تدعم الصادرات كذلك. ويريد الأمريكيون من الناس شراء لحوم أبقارهم المعلوفة بالهرمونات ومنتوجاتهم الزراعية المعدلة جينياً, وفى الناحية الإيجابية وافقت حكومة الولايات المتحدة على ما يبدو على إدراج إزالة الدعم الزراعى فى جدول أعمال اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل، أو على العكس من ذلك لا يزال الاتحاد الأوروبى يرفض هذا الأمر. ومن المعروف جيداً أن ملايين عده من العرب يقطنون اليوم فى فرنسا ويعملون فيها وتشكل الكوادر المغاربية الآن نسبة مهمة من مؤسسة البحوث الفرنسية. ولم يتبين بعد ما إذا كان الفرنسيون سيغيرون سلوكهم وقوانينهم لتجارى الأمريكيين. وإذا كان بوسعهم عمل ذلك فمن المحتمل جداً أن يكون له أثر بالغ الأهمية فى مستقبل المغرب. وسيكون مثيراً للاهتمام القيام بدراسة فى الوطن العربى لتقرير كيف ينظر السياسى العربى العادى إلى بيل غيتس الذى كون شركة (مايكروسوفت) تساوى نحو ستمائة مليار دولار، أو جاك ولش الذى وسع باستمرار إنتاج وربحية شركة جنرال إلكتريك جاعلاً إياها أكثر الشركات نجاحاً فى القرن العشرين برأس مال هو ثانى أكبر رأس مال فى العالم بعد شركة مايكروسوفت، أو شارل ناصر المقاول الشاب (ثلاثون عاماً الآن) الذى أنشأ خدمة كلارانيت للإنترنت فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٩٦ وهو الآن أكثر مقاول بريطانى نجاحاً دون سن الثلاثين. وأحد أكبر التحديات، بين تحديات عديدة أخرى، تواجه الحكومات العربية هو: **ماذا يفعلون بسكانهم؟**

ولاشك أن القارئ سيكون قادراً على سؤال عدد كبير من الأسئلة فيما يتعلق بما يمكن عمله لرفع الألم الذى يعانيه العاطلون عن العمل فى الوطن العربى.

أضواء على الجديد فى المكتبة الاقتصادية

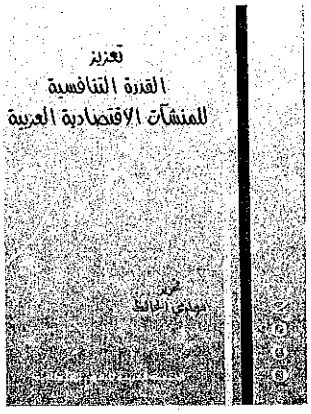

تعزيز

القدرة التنافسية

للمنشآت الاقتصادية العربية

مهدي الحافظ

دار الكنوز الأدبية ــ بيروت ٢٠٠٠

لعل تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات العربية يمثل الموضوع الأشد إغراءً وجذباً فى الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية والتعامل التجارى من الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص فضلاً عن العاملين فى مجال البحث الاقتصادى فى الأقطار العربية. ويعزى ذلك لعدة أسباب، منها احتدام المنافسة الدولية وما يتعلق بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية الجارية لتحرير التجارة الدولية وتأسيس "منظمة التجارة العربية الحرة" وبدء العمل بها مع مطلع ١٩٩٨.

وهذا الكتاب يعالج الموضوع بأسلوب مناسب ووفق منهجية علمية بغية بلوغ الهدف المتوخى وتحديد القواعد والإجراءات والوسائل وتأمين أدائها بصورة حسنة لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية العربية على جميع المستويات.

ويساهم فى هذه المعالجة نخبة من الاقتصاديين والخبراء العرب.

الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة فى البلدان العربية. بحوث الندوة الفكرية التى نظمها المركز الوطنى للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر

مركز دراسات الوحدة العربية

١٩٩٩

لقد شهدت الأعوام الأخيرة ديناميكية عالية فى تدويل الاقتصاد اتبعت بتحولات جذرية واتضح دورها فى التطور التكنولوجى والتحرر الاقتصادى الذى يمثل فيه رأس المال العالمى والتكتلات الكبرى القاعدة الأساسية.

والهدف الأساسى لبحوث هذه الندوة يكمن فى التعرف عن قرب على التجارب العربية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة، وتحديد الجوانب الإيجابية والسلبية. كذلك إرساء أسس شبكة للخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين العرب للمتابعة والتفكير المتجدد والمعمق حول الإصلاحات الاقتصادية فى إطار تنمية الاقتصادات العربية حتى لا يفوتها القطار وحتى تدرج بالاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة وتحقيق مستويات من العيش أعلى وافضل.

والكتاب يحتوى على ثلاثة أقسام رئيسية: الأول يتناول سياسة الإصلاحات الهيكلية، والثانى يتعرض للخوصصة والسياسة المالية، أما، القسم الثالث والأخير فيحتوى على تجارب قطرية لمصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، وسوريا، ولبنان وليبيا.

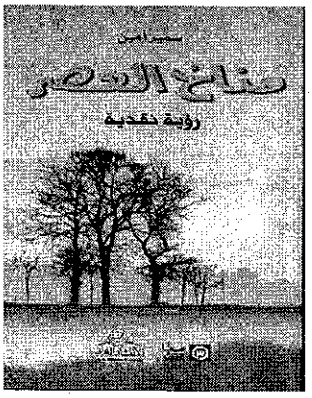

مناخ العصر رؤية نقدية

سمير أمين

سينا للنشر

مؤسسة الانتشار العربى ١٩٩٩

هذا الكتاب يقدم عدداً من الدراسات التى تقدم رؤية نقدية للأفكار السائدة عالمياً وعربياً منذ انهيار النظام الاشتراكى فى الشرق والنظم الوطنية فى العالم الثالث وإعادة تحكم مبادئ الرأسمالية المعولمة تحكماً مطلقاً دون بديل لها على ما يظهر. ويركز المؤلف على الممارسات الاقتصادية والسياسية التى ترافق العولمة الرأسمالية الجديدة. ويؤكد على أن أدوات المعلوماتية وتكثيف استخداماتها وتوصيل الشبكات لبعضها ببعض هى حقائق ثابتة ولا ينكرها أحد ولكن هذه الأدوات لا تنتج من تلقاء نفسها نظاماً اجتماعياً فرحاً كان أم رهيباً فهى رهن النضال حول تصورات مستقبلية محتملة متباينة ولا غير.

ويتناول المؤلف عرضاً للظروف الاجتماعية التى روجت لأطروحات ما يسمى بالاقتصاد الخالص. ثم ينتقل إلى منافسة الأطروحات التى تتمحور حول إشكالية الحداثة. ونقد الفكر الناتج عن انتشار وسائل المعلوماتية وتحويلها إلى خطاب أيديولوجى قائم بذاته. ويتناول بعد ذلك إعادة ربط إشكاليات إدارة الاقتصاد وتطوير الحداثة بأهداف التحرير الإنسانى، الأمر الذى يتيح بدروه العودة للانتقال إلى الاشتراكية. وأخيراً يتناول بعداً خاصاً من "مناخ العصر" يهم الوطن العربى بصفة خاصة، وهو نقد أوهام تفسير التاريخ من خلال قراءة خصوصيات العقائد الدينية.

ويعتبر المؤلف أن البحث عن صحيح الدين له بالتأكيد شرعيته، بل أهميته الحاسمة، بالنسبة إلى المؤمن بصفته مؤمناً. ولكنه ينظر إلى المشكلة من زاوية أخرى، بصفة الأديان ظواهر مجتمعية تاريخية بحتة، لا غير.

التنمية
فى عالم متغير
دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها
إبراهيم العيسوى
دار الشروق ٢٠٠٠

يتناول هذا الكتاب بالرصد والتقييم ما لحق بمفهوم التنمية ومؤشراتها من تغيرات خلال النصف الثانى من القرن العشرين. وذلك ارتباطاً بما شهده العالم خلال تلك الفترة من أحداث ووقائع عملية وتطورات فى النظريات والأفكار بوجه عام، واتصالاً بما مر به العالم الثالث من تجارب وخبرات على اختلاف حظها من النجاح أو الفشل بوجه خاص.

ويطرح الكتاب قضية التنمية من منظور شامل وواسع، يفتح الباب للنظر فى العلاقة بين التنمية وعدد من القضايا ذات الصلة، مثل التبعية والاستقلال، والفقر وتوزيع الدخل والعدل الاجتماعى، والحريات والمشاركة، والتقدم العلمى والتكنولوجى، والتنمية البشرية، والتنمية المطردة، وإدارة شئون المجتمع والدولة، والتخطيط واقتصاد السوق، وبرامج التكيف الهيكلى والليبرالية الاقتصادية الجديدة، والعولمة. وفى ضوء هذا المفهوم الواسع والشامل للتنمية يقدم الكتاب عرضاً تحليلياً ونقدياً لطائفة كبيرة ومتنوعة من المؤشرات التى يمكن استعمالها فى قياس مدى التقدم نحو غايات التنمية.

وهذا الكتاب باكورة مكتبة مصر ٢٠٢٠ التى يعتز منتدى العالم الثالث بالقاهرة ومشروعه البحثى المستقبلى: مصر ٢٠٢٠ بتقديمها إلى الجماعة العلمية وجمهور القراء فى مصر وسائر أقطار الوطن العربى.

انفجار العجز

رمزى زكى

دار المهدى للثقافة والنشر ٢٠٠٠

يتناول هذا الكتاب مشكلة العجز بالموازنة العامة للدولة الذى أضحى سمة عامة من سمات الاقتصادات المعاصرة، والمتقدمة، والنامية على حد سواء وقد تعرض المؤلف بالتحليل لأسباب العجز ونتائجه وخطورة استمراره وطرق علاج عجز الموازنة العامة باعتباره أحد المحاور الأساسية لإعادة إحياء جهد التنمية واعتبر أنه من الخطورة بمكان علاج العجز من خلال الانكماش الذى يعطل التنمية ويقلص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتصوير الدولة على أنها العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والمناداة بالعودة إلى الحرية الاقتصادية المطلقة التى تعتمد على آليات السوق والمبادرات الفردية.

وقدم المؤلف رؤية بديلة تنموية لمواجهة العجز. هذه الرؤية تربط علاج العجز فى الموازنة العامة للدولة بعلاج الاختلالات الهيكلية التى تشوه الاقتصاد الوطنى. ويعتمد هذا على المزج بين اعتبارات الاستمرار فى التنمية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادى.

باقى من الزمن ...ربع ساعة
دفاعاً عن الاقتصاد والأمن القومى

فوزى منصور

مكتبة مدبولى ٢٠٠٠

محور هذا الكتاب هو بيان التلازم الضرورى بين متطلبات الأمن القومى وبناء الهيكل الاقتصادى الصناعى القادر على التوليد المستمر بقوة الدفع الذاتى، خصوصاً فى ظروف النظام العالمى الراهن والالتزام الأمريكى بتفوق إسرائيل العسكرى المطلق على مجموع البلدان العربية، وهذا الالتزام يحمل التزاماً آخر ضمنياً لسيطرة إسرائيل

الاقتصادية على محيطها العربى وفى القلب منه مصر وهو التزام ليس بعيد التحقيق.

وقد وصل الكاتب إلى هذه النتيجة بعد تحليل علمى لمشاكل الصناعة المصرية والإطار التاريخى والعالمى لتطور الاقتصاد العربى وارتباط هذا التطور بالتغيرات التى طرأت على تكوين المجتمع المصرى والقوى السائدة فيه وتوجهاتها الاقتصادية الراهنة.

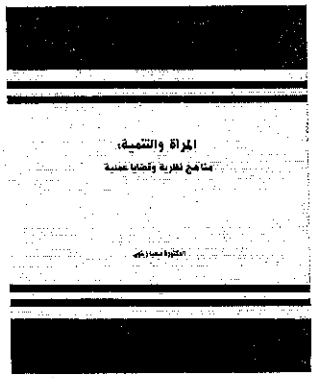

المرأة والتنمية

مناهج نظرية وقضايا عملية

محيا زيتون

المركز القومى

للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٠

اهتمت الدراسة بقضية المرأة ومكانتها فى المجتمع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكيف تأثرت هذه القضية باختلاف إستراتيجيات التنمية التى ذاعت وانتشرت فى أزمنة مختلفة. وركزت الدراسة على تقسيم العمل فى الأسرة وانعكاساته على مكانة المرأة ونفوذها النسبى وأيضاً على الأسرة كوحدة اقتصادية لاتخاذ القرار.

وعرضت الدراسة نتائج دراسات متعددة لتوضيح إلى أى مدى تؤثر التنمية بالإيجاب أو السلب فى مكانة المرأة فى النشاط الاقتصادى والعلاقة بين مساهمة المرأة فى النشاط وبين مرحلة التنمية الاقتصادية وأهم العوامل والتغيرات التى صاحبت اتجاه مساهمة المرأة للارتفاع وخاصة فى الدول المتقدمة وكيف تغيرت السياسات العامة وتغير تقسيم العمل فى الأسرة. وتبدو أهمية هذه التغيرات فى أنها يمكن أن تفرض لنفسها مستقبلاً على الدول النامية مع تصاعد معدلات مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى.

أما الجزء الثانى من الكتاب فيتناول عدداً من القضايا التطبيقية حول أوضاع قوة العمل النسائية فى مصر. فيعرض لمساهمة المرأة فى النشاط، وهيكل المهن والتكسب، وأثر سياسات الهيكلة الرأسمالية على المرأة، ونشاط المرأة فى القطاع غير الرسمى.